دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

العثمانيون وتجارة البن اليمني أثناء الحكم العثماني الثاني ١٨٧٢ – ١٩١٨م

أ.م. د. أمة الملك إسماعيل الثور
أستاذ مشارك بقسم التاريخ والعلاقات الدولية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء – الجمهورية اليمنية

مُلَخّص

كان لتجارة البن اليمني شهرة عالمية في القرن ١٨، ١٩ وحتى بداية القرن العشرين نظرًا لانتشار زراعته في أقاليم اليمن وجبالها المختلفة. وحين حكم العثمانيون اليمن منذ سنة (١٨٧٢م) أحكموا السيطرة على الحكم والتجارة عبر الموانئ اليمنية ومنها التحكم بتجارة البن كأحد مصادر الدخل في ميزانية الولاية. وتهافتت الشركات العالمية للمشاركة في تجارة البن نظرًا لجودته وندرة مذاقه على مستوى العالم. فاهتم العثمانيون بميناءي المخا ثم ميناء الحديدة بعد انتقال التجارة إليه نتيجة لتغيرات سياسية واقتصادية عديدة. ومن خلال الوثائق العثمانية والمراسلات المتتابعة من قبل السلطنة تم إبراز أهمية تجارة البن في العهد العثماني، واهتمام السلطنة العثمانية بإصدار القوانين واللوائح من أجل تنظيم تجارة البن عبر موانئ اليمن. وقد اهتم العثمانيون بإنشاء المدارس الرشيدية في الحديدة وصنعاء وقاموا بفرض ضرائب (سمسارية) فُرضت من تجارة البن التي يتم تحصيلها للصرف على تلك المدارس. كان للأوربيين محاولات عدة من أجل تهريب البن وعدم دفع ما فُرض من ضرائب على تلك التجارة. وأفادت الوثائق العثمانية أن سلطات الولاية قامت بعدة أدوار من أجل الضبط والسيطرة على تجارة البن ومنع تهريبه عبر الموانئ اليمنية الصغيرة، التي كان لها أثر سيء على تجارة البن. وقد دخل الإنجليز في منافسة تجارية مع العثمانيين خاصة بعد احتلال مدينة وميناء عدن وأصدرت السلطات الإنجليزية في الميناء عدة قوانين من أجل جذب التجارة عبر ميناء عدن وأعلنوا الإعفاء الكامل عن الضرائب أو أي مستحقات مالية على التجارة ومنها تجارة البن. كان لقيام الحرب العالمية أكبر الأثر على انحسار وضعف التجارة البحرية ومنها تجارة البن، خاصة حين قامت السلطات الإنجليزية بحصار الموانئ وضربها بالمدافع، وبالتالي تدهورت التجارة عبر ميناء الحديدة وغيرها من الموانئ اليمنية التي تقع على ساحل البحر الأحمر. وتدهورت زراعة البن وتجارته نتيجة لتدهور تلك الأوضاع وتوجه المزارعون اليمنيون إلى زراعة القات الذي انتشر في كل إرجاء اليمن كسلعة أصبح لها رواج مالي كبير بين أوساط الشعب اليمني.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٧ أبريل ٢٠٢٣
تاريخ قبـول النشـر: ١٣ مايو ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

تجارة البن؛ العثمانيون؛ زراعة البن؛ شهرة البن؛ وثائق عثمانية.

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2023.333233

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

أمة الملك إسماعيل الثور. "العثمانيون وتجارة البن اليمني أثناء الحكم العثماني الثاني ١٨٧٢ – ١٩١٨م".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الستون؛ يونيو ٢٠٢٣. ص ١٨٥ – ٢٠١.

Corresponding author: altabary2015@gmail.com
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

يتناول هذا البحث المواضيع التاريخية التالية: تمهيد تاريخي عن الأوضاع السياسية السابقة لعودة العثمانيين إلى اليمن سنة ١٨٧٣م، وتمكنهم من حكم اليمن وفرض سيطرتهم ونفوذهم على أغلب أراضي اليمن وسواحله. اهتمام العثمانيون بمينائي المخا والحديدة كأحد مصادر الدخل المادي في دعم ميزانية الولاية. حرص العثمانيون على تنظيم تجارة البن، وسن القوانين المنظمة لهذه التجارة. قاموا بتثبيت قواعد الحكم العثماني في المدن والطرقات والموانئ من أجل تسهيل وتنظيم تجارة البن عبر تلك الموانئ، ومن أجل المحافظة على الدخل المادي لدفع مرتبات الموظفين والجنود، ورفد ميزانية الولاية. كان للأوربيين أعمال ومواقف تجارية متعددة برزت في تلك المرحلة، وتنافست كثيرًا من الشركات الأوربية على تجارة البن في اليمن، ومحاولة الاستحواذ على تلك التجارة باتباع طرق وأعمال مختلفة. قيام حركات الاضطرابات السياسية والثورات ضد العثمانيين كان له أكبر الأثر على الحياة الزراعية والاقتصادية بشكل عام، خاصة مع انعدام الأمن في الطرقات والمدن المختلفة. حاول العثمانيون إقامة بعض المشاريع الخدمية من أجل المحافظة على الحركة التجارية. أنشأ العثمانيون البنك التجاري العثماني، وفرض العملة العثمانية، وإقامة مشروع السكة الحديدية، وتمهيد بعض الطرقات وإقامة بعض المشاريع الإصلاحية والخدمية للمحافظة على الحياة الاقتصادية في الولاية. تدهور الأوضاع السياسية في ولاية اليمن مع قيام الحرب العالمية الأولى، وضرب الموانئ اليمنية وحصارها من القوات البريطانية.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في توضيح الدور العثماني الإداري والتجاري أثناء الحكم العثماني الثاني للبن، وماهي وسائل ذلك الدور من أجل الحفاظ على تجارة البن ورواج هذه التجارة إلى مختلف دول العالم. وإبراز محاولات العثمانيين من أجل سن القوانين وتنظيمها والمحافظة على تجارة البن عبر الموانئ اليمنية العديدة.

أهمية البحث:

- تبرز أهمية البحث في توضيح نظم الحكم العثماني الثاني من أجل المحافظة على نشاط تجارة البن إلى مختلف دول العالم.
- إثبات المراسلات والقوانين التي فرضها العثمانيون في اليمن من أجل رواج تلك التجارة، ومحاربة التهريب الذي كانت تتعرض لها تجارة البن عبر الموانئ الصغيرة بتشجيع الشركات الأوربية.
- بروز شهرة البن اليمني عالميًا، وتكالب الدور الأوربية من أجل الاستحواذ على تجارة البن والفوز بأكبر الصفقات التجارية.
- توضيح طرق فرض الضرائب على تجارة البن، وصرفها على المدارس الرشيدية في صنعاء والحديدة إلى جانب دفع مرتبات موظفي الولاية.

أهداف البحث:

- لعل الهدف الرئيس من هذا البحث هو إبراز زراعة وتجارة البن اليمني أثناء الحكم العثماني الثاني لليمن. وإبراز دور اليمن الزراعي والتجاري وظهور التنافس التجاري العالمي من قبل الشركات الأوربية. وتم توضيح القوانين واللوائح التي فرضها العثمانيون على تجارة البن وتداوله عالميًا، ومدى اهتمام السلطات العثمانية بهذه التجارة.
- وتم توضيح أهم العراقيل والمشاكل التي واجهت تجارة البن اليمني خاصة عند قيام الحرب العالمية الأولى وتعرض موانئ اليمن للحصار والقصف بالمدافع من قبل السلطات الإنجليزية.
- ونتيجة لكل ذلك إلى جانب بعض الأوضاع المحلية توجه اليمنيون إلى زراعة القات وانتشار تعاطيه على المستوى الشعبي العام.

منهج البحث: تم في هذا البحث استخدام المنهج التاريخي الوصفي التحليلي مع المحافظة على الأمانة التاريخية في كيفية تناول الوثائق العثمانية واستغلال محتواها من أجل إضافة حقائق تاريخية لعلها ترد للمرة الأولى في هذا البحث.

مصادر البحث: تتمحور مصادر البحث الرئيسية في الوثائق العثمانية، وإبراز أهميتها وقيمتها التاريخية، إلى جانب الاستعانة بمصادر أولية وأبحاث تاريخية قيمة تناولت تجارة البن في تلك المرحلة من تاريخ اليمن.

الاختصارات الواردة في البحث:

م. و. ث = المركز الوطني للوثائق – صنعاء – اليمن.

الجرافي = وثائق تم تصويرها وترجمتها من الأرشيف العثماني – إستانبول، بمساعدة وتعاون الدكتورة ابتسام الجرافي.

تمهيد

خرج العثمانيون من اليمن في فترة حكمهم الأول سنة (١٠٤٥هـ/١٦٣٥م)، فحكم اليمن الأئمة من حكام الدولة القاسمية وهو عصر ما سمي بعصر الاستقلال. ونتيجة لتقلّب وتغيّر الأوضاع السياسية من عصر القوة والازدهار في العهد القاسمي الأول، ثم تغيرت الأوضاع السياسية إلى عصر الضعف والفوضى وصراع الأئمة على السلطة والحكم. مهد ذلك لعودة العثمانيين إلى اليمن سنة (١٢٦٥هـ/١٨٤٩م). لكن الثورة الشعبية لم تُمكن العثمانيين من التوغل والحكم في المدن اليمنية، وتم طردهم بعد شهر من دخولهم إلى صنعاء. واقتصر مناطق نفوذ العثمانيين على سواحل البحر الأحمر.

وتغيرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن من بعد دخولهم السابق، واستشرى الصراع بين الحكام والقبائل، وتكررت هجمات القبائل على المدن ومنها مدينة صنعاء، وضعف الأمن في الطرقات وتطورت الأحداث الداخلية إلى درجة ضعف وهزالة موقف الأئمة من تلك الأحداث، فمهدت تلك الأحداث لقيام عدد من الشخصيات والرؤساء باستدعاء العثمانيين وتشجيعهم على دخول صنعاء سنة ١٨٧٢م.

شهدت اليمن عصر الفوضى والضعف وتكررَّ هجمات القبائل على المدن وتولى الحكم أئمة ضعفاء، وتقلص نفوذ الدولة واقتصر على العاصمة صنعاء. وتهافتت القبائل على الحرب، والسطو، ومحاصرة المدن، ونهبها. وظهر الضعف الإمامي جليًا في عهد الإمام المنصور علي بن المهدي عبد الله[١] (١٢٥١هـ/١٨٣٥م). وصاحب بداية حكمه بداية الحكم المصري للسواحل اليمنية التهامية. ويُعدّ عصر الإمام هذا بداية عصر الفوضى السياسية والضعف الاقتصادي لليمن. وأصبح هذا الإمام أضعف من أن يتحمل أعباء الحكم وبدى ضعيفًا كمثل عصره.

ودخلت اليمن حقبة تاريخية اتصفت بالصراع والتنافس الداخلي والتسابق الاستعماري العثماني والأوربي خاصة الإنجليزي على العالم العربي بما في ذلك اليمن. وعلى الرغم من خروج العثمانيين من اليمن منذ منتصف القرن السابع عشر، إلاّ أنهم ظلوا متمسكين باليمن من الناحية النظرية، وقد وآتتهم الفرصة حين سمحوا لمحمد علي باشا حاكم مصر أن يُحكم اليمن تحت السيادة العثمانية وفي مرحلة تاريخية معينة.

لكن النجاح المصري في حكم اليمن وتوغل قواته في بعض الأقاليم، واستغلال تجارة البن في البحر الأحمر، أدى إلى الدعوة من قبل بريطانيا لعقد مؤتمر لندن ١٨٤٠م، من أجل الحد من التوسع المصري في اليمن ومن أجل الحفاظ على أطماعها التجارية وطرق التجارة والمحافظة على مستعمرتها في عدن بعد أن استولت عليها سنة ١٨٣٩م، من أجل تأمين طرق المواصلات البحرية التجارية إلى الهند. وتم إجبار محمد علي باشا على الانسحاب من البلاد العربية ومن اليمن، وتسليم تهامة اليمن للشريف حسين بن علي بن حيدر.

ولم يكن الأمر مستقرًا في تهامة ودخلت أطراف محلية وإقليمية في صراع حول هذا الإقليم والسيطرة على الموانئ البحرية ومنها ميناء المخا[٢] والحديدة[٣]. وتفاقمت الاضطرابات والفوضى في الأقاليم الشمالية والجبلية ومنها العاصمة صنعاء، واستشرى وهزل مركز الإمامة- كما سبق أن وضحنا- ونتيجة لكل ذلك كان أهالي صنعاء يختاروا أحد مشائخهم من أجل ضبط الفوضى والقضاء عليها. أما في تهامة فقد كان العثمانيون يحكمون السيطرة عليها وحاولوا من وقت لآخر مد نفوذهم إلى المناطق الوسطى فتم لهم دخول مدينة تعز والحجرية وجبل رأس في العدين.

وتهيأت الظروف السياسية من أجل عودة العثمانيين إلى حكم اليمن ودخول صنعاء، خاصة حين سارع بعض الأئمة المتنافسين على الحكم واستنجدوا بالعثمانيين وقاموا بدعوتهم للدخول إلى صنعاء، ومنهم الإمام غالب بن محمد بن يحيى[٤] الذي كرر دور أبيه من قبل حين استدعاهم سنة ١٨٤٩م. ومهد الشيخ محسن معيض[٥] على تنفيذ هذه المهمة بأن قام بعدة إجراءات من أجل السماح لدخول العثمانيين إلى صنعاء. فكتب قاعدة (اتفاقية) تقضي بجعل رؤساء القبائل المجاورة لصنعاء أن يوقعوا عليها لإثبات موافقتهم على قدوم العثمانيين إلى المناطق الشمالية، وتم لهم ذلك الأمر.

وقام الإمام غالب بن محمد بن يحيى بالسفر إلى تهامة وسلم للعثمانيين الاتفاقية واصطحابهم إلى صنعاء. واغتنم العثمانيون الفرصة من أجل تحقيق مخططاتهم التوسعية في اليمن، بسبب الظروف الدولية التي تفاقمت وتوسعت وخاصة بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م. ودخلت القوات العثمانية إلى صنعاء بتشجيع واستقبال بعض

الشخصيات على مشارف المدينة. وكانت تلك البداية الأولى لفرض الحكم العثماني في اليمن وتوسعهم في كل الأقاليم والمدن الشمالية.

قام العثمانيون بإنشاء وفرض بعض الإصلاحات الإدارية والمعمارية ومنها تمهيد طريق صنعاء الحديدة، وتأسيس البريد، وفرض القوانين الضريبية والرسوم الجمركية وفرض النظم المالية والسياسية في الحكم والإدارة[٦]. سيطر العثمانيون على الحكم في اليمن، ثم دخلوا في صراع وحرب ضد قوى المعارضة الذي تزعمها بعض الأئمة في تلك المرحلة. وكانت بداية الثورات قادها الإمام المحسن بن أحمد الشهاري[٧] (١٢٧١هـ-١٢٩٥هـ/١٨٥٥-١٨٧٨م) الذي عارض عصر الوالي أحمد مختار باشا[٨] والوالي أحمد أيوب باشا[٩]، والوالي مصطفى عاصم باشا[١٠]. ثم ظهر الإمام الهادي شرف الدين (١٢٩٦-١٣٠٧هـ/١٨٧٩-١٨٨٩م) وحمل لواء المقاومة ضد العثمانيين حتى وفاته.

ثم برزت شخصية الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين، الذي اتضح دوره السياسي وقيادة المقاومة في تلك المرحلة من تاريخ اليمن، وتم له محاربة ومقارعة العثمانيين حتى وفاته سنة (١٣٢٢هـ/١٩٠٤م) وتسلم الإمامة من بعده ابنه الإمام يحيى بن حميد الدين (١٣٢٢-١٣٦٨هـ/١٩٠٤-١٩٤٨م). حرص العثمانيون على المضيء والاستمرار في حكم اليمن على الرغم من كل الصعوبات التي واجهتهم ومنها- كما ذكرنا- المقاومة والحروب القبلية التي عملت على زعزعة الوجود العثماني تحت زعامة الأئمة. (أمة الملك الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني (٢٠٠٨)، ص٢٨-٦٠).

أولاً: الاهتمام العثماني بمينائي المخا والحديدة

حرصت السلطنة العثمانية على الاستمرار في إدارة الموانئ اليمنية، والسيطرة على التجارة بما فيها تجارة البن اليمني، وتم لها تجاوز كثير من العقبات التجارية على الرغم من قيام العديد من الثورات المتتالية ضد القوات العثمانية، وتجشم السلطنة إرسال المزيد من القوات والمدد العسكري من أجل تثبيت حكمهم في اليمن. ذكرت كثيرًا من التقارير والوثائق والمراسلات العثمانية الموقف اليمني من تلك الإجراءات العثمانية والأعمال الإدارية التي فرضتها السلطنة في ولاية اليمن.

ومن خلال لائحة محمد خليل أفندي التي شرحت الأوضاع في اليمن ما بين سنة (١٨٧٩-١٨٨٧م). تم فيها توضيح النظم العثمانية المتبعة في ولاية اليمن، ووضح أسباب قيام الثورات، وكيفية تحصيل الأموال والضرائب من أجل تغطية النفقات في الولاية، وفرض الأمن والاستقرار في الطرقات والموانئ من أجل استمرار التجارة والتبادل التجاري. ووضح في اللائحة كيفية فرض الرسوم المقررة على تجارة البن وزيادتها إلى ٣% وهي التجارة الأشهر في ذلك الحين، ووضح بأن رفع الرسوم والإيرادات التي تم فرضها تعادل مصاريفها، لأن محصول البن غالبًا كان يُصدر إلى دول أوروبا الغنية. وذكر المخصصات العينية من محصول البن الذي يتم إرساله إلى السرايا الهمايونية والتي تعد جزء من الضريبة التي تقدم للدولة. ولذا فقد سعت السلطنة على تشجيع زراعة البن في أقاليم اليمن في تلك المرحلة التاريخية. (أروى الخطابي: تجارة البن، (ق١١هـ-١٣هـ/ق١٧-١٩م) (بدون تاريخ) المتحدة للطباعة، ص١٣٥)

اهتمت السلطنة العثمانية بإصدار السلنامات السنوية (تقارير سنوية) عن ولاية اليمن، وضحت فيه الأعمال والإجراءات والتعيينات السياسية وإدراج أسماء الموظفين في كل المدن والموانئ البحرية، وتسجيل كل أعمال الوارد والصادر في ولاية اليمن. وورد في تلك السلنامة التي صدرت سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٥م، أسماء الموظفين المدنيين والعسكريين الذي تم تعيينهم في ميناء المخا أو ما كان يسمى بمديرة المخا وهم المدير، باش كاتب، قنطارجي، القبوجي، والقولجان ومأمور باب المندب[١١]. (يمن سلنامة لسنة ١٣١٤هـ/١٨٩٥م، ص٢٨٠).

وذُكر في التقرير السنوي لسنة ١٣١٤هـ/١٨٩٥م، (السلنامة) أحوال وأوضاع اليمن الزراعية، وحدائق زراعة البن، وبأن مزارع حبوب البن (القهوة) المزروعة في الجبال تُعدّ من أجمل وأروع ما أبتدعه الإنسان اليمني، حيث تم زراعة أشجار البن في مدرجات الجبال في صورة منظمة وبتقسيمات طبيعية. (يمن سلنامة، لسنة ١٤١٣هـ، ص٤٠٤).

حرصت السلطنة العثمانية على إحياء ميناء المخا وتشجيع تصدير البن (القهوة) عبر هذا الميناء وذلك من أجل خفض خسارة التجار عند نقل البضائع وتصديرها عبر ميناء المخا القريبة من مدينة تعز. ولذا فقد تم استدعاء مقام متصرفية لواء تعز المسؤول من التجارة المحلية بان يتم تصدير البن عبر ميناء المخا، وذلك من أجل التخفيف على التجار وخفض مصاريف النقل. وبالتالي فقد نصب التجار شيخ مشايخ العدين (عزتلو علي عبده باشا) بأن يكون وكيلاً للتجارة عبر ميناء المخا، والتبليغ والتوصية إلى السلطات بان يتم تقديم التسهيلات وإيفاء المعاونة من أجل استمرار التجارة عبر الميناء، فذكر أن مصاريف حِمْل الجَمَل[١٢] من البن الذي كان يُصدر عبر ميناء عدن يبلغ حوالي سبع وعشرين ريال. وقدمت الدولة جهودها بتسهيل المعاونة المناسبة من أجل استمرار تجارة البن عن طريق ميناء المخا وإعادة إعمار وحركة التجارة في هذا الميناء ليعود إلى شهرته العالمية كما هو معروف. ولذا فقد تم رفع التوصية والقرار إلى (علي عبده باشا) الذي تم تعيينه شيخ مشايخ التجار في العدين، بأن يعمل على تنظيم تجارة الواردات إلى ميناء المخا. (جريدة صنعاء (صحيفة الولاية الرسمية)، (٢٧ رمضان ١٣١٣ه/١٩ شباط ١٣١١ رومي) الصفحة الأولى، المركز الوطني للوثائق- صنعاء).

ومن الإجراءات المتبعة التي قامت بها السلطنة العثمانية في إدارة ميناء المخا، ومنها إصدار عدة قرارات وتوصيات تدل على مدى اهتمام السلطنة بهذا الميناء، وتم اعتمادها من قبل وزير الداخلية ووزير الحربية، ورئيس الأركان ورئيس شورى الدولة وشيخ الإسلام ثم الصدر الأعظم وتم التوقيع بحضور أمير الديوان السلطاني وتم فيه أمر ضرورة مرور البواخر التجارية القادمة من ميناء الحديدة ثم تواصل إلى ميناء المخا، وذلك من أجل ربط تلك الموانئ تجاريًا ولأهمية المعاملات التجارية في ولاية اليمن. (وثيقة عثمانية (٢-١٣٠٧/٢٢/٧-Ras-Ya)؛ (م. و. ث)- صنعاء - اليمن).

حرصت الدولة العثمانية على بناء عدة مبان وأبراج في ميناء المخا على ساحل البحر الأحمر من أجل المراقبة البحرية ومنع التهريب، وتسهيل نقل البضائع من ميناء المخا إلى الحديدة، وتم الاقتراح بأن يتم الصرف على هذه المنشآت من مالية الولاية وقدرت بحوالي سبعين ألف قرش (عثماني) وصدرت الأوامر للسفن القادة من ميناء عدن إلى ميناء الحديدة. وأفاد بأن التهريب كان يتم بتشجيع من السفن الأوربية عبر الموانئ الصغيرة، ولابد من تنظيم ومراقبة حركة النقل البحري من هذه الموانئ ومنع الفساد ومصادرة البضائع والأسلحة المهربة. وأوصى التقرير بأن يتم إرسال قاطرة للبواخر تحمل على ظهرها أربعة مدافع وفريق عسكري ليتمكن الجنود من التحرك في المياه الضحلة. (وثيقة عثمانية (٢-B07/٢٢/١٧ – Ras – Ya)، (م. و. ث)- صنعاء - اليمن).

اهتم العثمانيون بربط الموانئ والجزر في ولاية اليمن بخطوط التلغراف من أجل مراقبة السفن بين الموانئ، وصدر تقرير يوضح فيه أنه يجب ربط خط التلغراف (البرقيات) من إستانبول إلى ولاية اليمن. ويربط هذا الخط بين المخا حتى موقع الشيخ عثمان جنوب البحر الأحمر، الذي يبعد عن ميناء المخا بحوالي عشرين ساعة برًا. وسوف يُقام سلك البرقيات في موقع الشركة الفرنسية (إسترن) في جزيرة بريم عند مضيق باب المندب على بُعد ثمانية أميال بحري. (وثيقة عثمانية (أ٢-B07/٢٢/١٧ – Ras – Ya)، (م. و. ث)- صنعاء - اليمن).

ثانيًا: تنظيم تجارة البن

ركزت السلطات العثمانية في ميناء المخا على التعاملات المالية والضريبية التي تجنيها من خلال التجارة المتبادلة بالميناء وخاصة تجارة البن التي كانت رائجة في ذلك الحين، فاتخذت عدة تدابير اقتصادية – مالية من أجل المحافظة على هذا المردود المالي. فقد كان التعامل التجاري في ولاية اليمن يتم بالريال المحلي في بداية الأمر الذي يساوي أحد عشر قرشًا. بينما كانت تبلغ قيمة المجيدي (العملة العثمانية) ريالاً ونصف، والذهبية العثمانية ثمانية ريالات وهذا الفرق في سعر العملات كان يشكل خسارة كبيرة على خزينة الولاية وخاصة في المعاملات التجارية في تجارة البن. (أمل الحميري: النشاط التجاري والاقتصادي في ميناء المخا ١٨٨٠م-١٩١٩م (ديسمبر ٢٠٢١) مجلة دراسات تاريخية، العدد السابع، ص٢٠١).

ورُفِع تقرير من رئيس الهيئة التفتيشية في ولاية اليمن، الذي كُلف بالتحري عن وجود خلل بالأمور الاقتصادية والمنافع التجارية، ومن أجل معالجة تلك الاختلالات المالية،

فقد أوصى رئيس الهيئة التفتيشية أن يتم التعامل في ولاية اليمن بالمسكوكات العثمانية من أجل المحافظة على المكاسب التجارية خاصة تجارة البن الواسعة التي تهتم به عدد من الدول الأوربية. ولذا فقد دعا إلى إنشاء فرع للبنك العثماني في مدينة الحديدة وذلك كي يشرف على صرف وتداول الليرة العثمانية. (وثيقة عثمانية (y.MTV,٢٨٤/٣٥)، كتاب اليمن في العهد العثماني، (٢٠٠٨) استانبول، ص٧١).

وحرصت السلطة المحلية والمجلس الإداري للولاية اليمن على اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من أجل منع التهريب من سواحل وموانئ فرعية من اليمن إلى الموانئ على الساحل الأفريقي المقابل ومنها ميناء عصب الذي تقوم إيطاليا بإدارته وأصبح هذا الميناء مستودعًا للبضائع التي يتم تهريبها من اليمن. ويقوم المهربون بنقل البن عبر الجبال وإرساله من الموانئ الصغيرة إلى الساحل الأفريقي المقابل للسواحل اليمنية ومنها يتم إرساله إلى أوربا. وتقوم تلك السفن الشراعية الصغيرة التي تتردد على الموانئ اليمنية بتهريب الأسلحة إلى الأراضي اليمنية، وتلك الأعمال أدت إلى أعمال فوضى وخلل في إدارة وإصلاح ولاية اليمن وانضباطها. (وثيقة عثمانية (م٢-٧/٢٢/B07 – Ras – Ya)، (م. و. ث)- صنعاء – اليمن).

ونتيجة لشهرة تجارة البن ورواج استعماله عالميًا، فقد قام العثمانيون بعدة محاولات من أجل نقل شجرة البن خارج اليمن. وتم نقل شجيرات البن إلى جزيرة كريت في البحر المتوسط. وتقديم اقتراح بضرورة تطبيق هذه التجربة في الجزيرة، وأفاد التقرير الذي أرسل إلى العاصمة، بأن هذه الجزيرة أفضل مكان لزراعة البن، وذكر أن هذه الزراعة ستعود بالفائدة لخزينة الدولة العثمانية وللأهالي في كريت إلى جانب تطبيق التجربة في جزيرة رودس. واقترح بضرورة تنفيذ ذلك لأن الأجواء المناخية قد تكون ملائمة لهذه الزراعة. وتم إرسال هذا الاقتراح إلى والي جزيرة كريت ورودس وبأنه سيتم إرسال شتلات شجرة البن قريبًا.

وقد سبق للعثمانيين أن قاموا بمحاولة زراعة شجرة البن في مصر وليبيا، ولكن التجربة فشلت. وهناك محاولات لنقل شجيرات البن إلى أمريكا وحاولوا زراعتها في بعض الجزر. وقد قامت فرنسا بمحاولة زراعة شجرة البن في الجزائر لكن كل تلك المحاولات بائت بالفشل.

(وثيقة عثمانية (٢-٦٩٠/ ٧٦٥/ MvL / ١٠)، (م. و. ث)- صنعاء – اليمن).

ومن خلال المعطيات والتجارب الزراعية التي قام بها العثمانيون ومحاولة زراعة شجرة البن خارج اليمن، لكن تلك التجارب فشلت لأن الأجواء المناخية وطبيعة الأراضي الزراعية مختلفة ولم تكن مناسبة ولا تشبه الأجواء في اليمن. ولم يذكر بعد ذلك أي نتائج لتلك المحاولات والتجارب الزراعية. حرصت السلطنة العثمانية على الرفع والمتابعة من خلال مجلس شورى الدولة (الإدارة المالية) بخصوص إنشاء دائرة الضرائب وتحديد الرسوم الضريبية في الموانئ، وذلك تحاشيًا لسوء تصرف بعض الموظفين وحتى لا تحدث مخالفات في تحصيل الرسوم الحكومية. وقد حدد القرار أن حجم الضريبة (السمسارية) وهي أربعة أوقية على كل حِمْل جَمَلْ ويُخصم منها أوقية واحدة لصالح مصاريف الرشيدية. (وثيقة عثمانية (١٦٠٣٢٩/ BEO4381)؛ الأرشيف العثماني- الجرافي). ثم أصدرت السلطات العثمانية استفسار إلى ولاية اليمن عن وسائل وطرق زيادة الدخل الضريبي (العشور) الذي يتم تحصيله من صادرات اليمن من البُنْ، وعليه لابد من التحقق عن فارق التحصيل المالي من موانئ اليمن عن هذه التجارة ودمجها مع الرسوم الأخرى المفروضة لهذه التجارة. (وثيقة عثمانية (DHMKT/٢٢٤١/٢)، الأرشيف العثماني - الجرافي)

حرص العثمانيون طوال فترة حكمهم لليمن أن تكون واردات وصادرات اليمن تحت الرقابة الحكومية، ولذا فقد تم إصدار القوانين وأُرسلت التعليمات إلى الولاية لضبط التحصيل المالي والعائدات من تجارة البن في الموانئ اليمنية.

ومنذ بداية تشكيل ولاية اليمن فقد سجلت الوثائق العثمانية مقدار الضرائب المحتملة من تجارة البن وتحديد بدل أعشار البن ومقدارها ثمانية آلاف ليرة سنويًا، تم جمعها من جبل ريمة[١٣] وبُرعْ[١٤] وحُفَاشْ[١٥]، وقد كان يجمع مقدار تلك الضرائب دون النظر إلى مقدار البن المزروع. لكن وبعد التحقيق في الأمر قامت دائرة العدل العثمانية بإجراء تعديل وتسجيل لأشجار البن في هذه المناطق، وتم تطبيق نفس الإجراء في سنجق تعز، وسنجق عسير. وقد وصل مقدار العشور السنوي حوالي ٢٠٠ ألف ليرة، وبهذا الإجراء عاد بالفائدة لخزينة الدولة.

وقد تابعت وزارة الداخلية المراسلات الواردة بتاريخ ٥ حزيران ١٣١١ه/١٨٩٣م الخطة اليمانية وفيها التعديلات الضريبية للتحصيل وورود ملاحظة أن أهالي اليمن لا يستعلمون البن وإنما قشرة البن، ولذا فقد تم تحديد ثمن القشر وعمل توازن في المصاريف، وتم فرض رسوم على كل عشر أوقيات جمارك ويكون المجموع المتحصل مئة ألف ليرة، ويتم ذلك بعد فصل ثمن القشر عن البن، ثم يتم نقله إلى الميناء للبيع. ونتيجة لأهمية مناطق ناحية وصاب العالي وناحية حُفَاشْ الزراعية خاصة في زراعة البن فقد تم التحويل إلى أقضية في تاريخ ٢٢ رجب ١٣١٢ه/ ٧كانون الثاني١٣١٠م. (وثيقة عثمانية: ١٩٢/١٣١١ ٤/DH.MKT) الأرشيف العثماني- الجرافي).

اتخذت السلطنة العثمانية العديد من التوصيات والقرارات بناء على الخطة اليمانية من أجل إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية. فقد حرص العثمانيون في أثناء الحكم العثماني الثاني على وضع الخطط الإصلاحية وأرسال الوفود والبعثات الاستطلاعية من أجل استقرار الأمن والوضع السياسي العام. وبطبيعة الحال كان لابد أن تهتم الدولة ممثلة بالصدارة العظمى ووزارة الداخلية بشأن اليمن خاصة تجارة البن المشهور عالميًا ووضع القوانين والخطط المالية لتبيت الأسعار والرسوم الجمركية لهذه التجارة.

ورد للسلطات العثمانية في الولاية أنه يتم تهريب البن عبر غرار (أكياس) التنباك (التبغ) ويتم تهريب الأسلحة ودخولها إلى الولاية عبر الطرق البعيدة عن الموانئ. ونتيجة لهذه الأعمال خسرت الحكومة حوالي ثلاثون ألف ليرة سنويًا. فقد تم احتساب المتحصل من ضرائب البن حوالي مئة ألف ليرة وتم خصم خمسين ألف ليرة مفقودات عشرية. وبناء على ما ورد سابقًا فقد تمت المباحثات والمكاتبات بين شورى الدولة والصدارة العظمى حول تجارة البن وإرسال ما تم إقراره إلى ولاية اليمن وهو كالتالي:

بما إن اليمنيين يشربون قشرة البن، ويتم بيع وتصدير حبة البن، وهذا يعود بالفائدة للدولة والولاية، وسوف يتم جمع ما مقداره مائة ألف ليرة من الموانئ اليمنية، ويتم التصدير إلى أوروبا. يتم تحصيل ١% لصالح الجمارك بعد خصم العشور. (وثيقة عثمانية: ٢,٧/ SD.2262) الأرشيف العثماني- الجرافي). وقد حاول العثمانيون المحافظة على حركة التجارة في الموانئ اليمنية وخاصة ميناء المخا، لكن الإجراءات الصادرة من الحكومة الإنجليزية في ميناء عدن أدت إلى حدوث انتكاسة في تجارة ميناء المخا. فقد أعلنت السلطات الإنجليزية في الميناء أنها لن تفرض أي رسوم جمركية ولا مصاريف مالية على كل الواردات من داخل الأراضي اليمنية إلى ميناء عدن وتم الإعفاء تمامًا خاصة تجارة البن والتنباك التي كانت تصدر عبر ميناء المخا. (وثيقة عثمانية: (٣٣-٣٢٥٩/٨٦، Y.E.PS)، (عبد الرحمن إلياس: لائحة إصلاحية من أوضاع اليمن) (م.و.ث)، ص٢).

كان لهذا الإعلان أثر كارثي على تجارة ميناء المخا، أدى إلى هجرة كثير من السكان وتجارها نتيجة للركود التجاري. انتقلت التجارة البحرية إلى ميناء الحديدة، نتيجة للتنافس التجاري بين السلطات البريطانية وبين العثمانيين في إدارة الموانئ. ومن خلال سير الأحداث السياسية والتنافس التجاري كانت التجارة في ميناء عدن معفاة من الرسوم الضريبية وهذا أدى إلى أن قام التجار بتحويل أعمالهم التجارية إلى ميناء عدن خاصة حين أصدرت قرارًا يقضي بأن لا يتم تحصيل أو دفع رسوم ضريبية على تجارة البن والتنباك (التبغ) وغيرها من المنتجات اليمنية الواردة من لواء تعز ومن بقية المحافظات الجنوبية القريبة من ميناء المخا الذي تديره السلطات العثمانية.

وبناءً على ذلك اتجهت أنظار العثمانيين من أجل تطوير ميناء الحديدة والعمل على استقرار الحركة التجارية في الميناء، وإصدار عدة قوانين وتشريعات منظمة للعمل في الميناء. وكما لوحظ ومن خلال الوثائق العثمانية فقد حرص العثمانيون على الإشراف والمتابعة للأعمال التجارية خاصة تجارة البن عبر ميناء الحديدة. وأصدرت السلطات في الولاية قانون الخطة اليمانية وأرسلت الوفود الإصلاحية من أجل ترسيخ الأمن والنظام في اليمن عبر ولادتها وموظفيها المتتابعين. فقد أرسل العثمانيون العديد من الهيئات الإصلاحية للاستطلاع عن أوضاع اليمن، خاصة حين بدأت السلطنة تخطو خطوات جادة نحو التفاهم مع القوى المعارضة للحكم العثماني في اليمن. ومن تلك الأعمال تم تعيين الولاة المصلحين ووضع حلول مناسبة لتوقف الحرب في اليمن. (أمة الملك الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني(٢٠٠٨م)، ص٦٠).

واقترحت بعض الهيئات الإصلاحية بأن يتم إقامة غرفة تجارية لمنتجي البن لحمايتهم من جشع التجار والسماسرة، وقد تمت الموافقة من السلطات على تلك المقترحات في ٣مايو ١٨٩٩. (أمة الغفور الأمير: الوالي حسين حلمي باشا وسياسته الإصلاحية في اليمن (ديسمبر٢٠٠٩)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، المركز الوطني للوثائق، صنعاء، ص٦٢).

كان للولاة العثمانيين دورٌ كبيرٌ في ازدهار النشاط التاجري في ميناء الحديدة، ونتج عن ذلك إدارة ناجحة، وتم إرساء قواعد الأمن والاستقرار في اليمن عامة وفي الحديدة خاصة في عهد الوالي حسن تحسين باشا وحسين حلمي باشا ومحمود نديم باشا، وقد تم تعيين الأخير أي الوالي محمود نديم بناء على خبرته وقدرته الإدارية وحنكته ونشر الهدوء والاستقرار في عهده حيث ارتبط أسمه باليمن حوالي ثلاثين سنة، فقد سبق رغم تعيينه رئيس المحكمة التجارية سنة ١٨٨٦م واستمر يدير أعمالها حتى سنة ١٨٨٨م. ومن خلال خبرته الإدارية فقد كون رؤية واضحة في تسيير الأمور وحل المشاكل في ولاية اليمن، وتفادي كثيرٌ من الأخطاء التي كانت ترتكب في ولاية اليمن من قبل بعض الموظفين العثمانيين. (أمل الحميري: النشاط التجاري (٢٠٢١)، ص٢٠٤).

ويُذكر الدور الذي قام به الوالي حسين حلمي باشا أثناء إدارة ولاية اليمن، فقد اشتهر بالعدل واللين والسياسة المعتدلة الحكيمة وحزم الأمور، مما مكنه من سحب البساط من تحت قدم الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين الذي كان يقود الثورة والمعارضة ضد الحكم العثماني الثاني في اليمن. وقام الوالي بعدة أعمال وإجراءات إدارية سياسية ناجحة. وأصبح الوضع الاقتصادي يتميز بالانتعاش وساد الأمن والاستقرار في عهد هذا الوالي نتيجة لأعماله وإصلاحاته التعليمية والإدارية البارزة في اليمن. (أمة الملك الثور: الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني (٢٠٠٨)، ص٥٨).

وتم في ١٤مايو ١٩٠١م، أن قام الوالي حسين حلمي باشا بإعداد وتجهيز حوالي ٤٠٠ أقجة (٥١٢,٨ كجم) من البن الممتاز، وتم وضعه في عبوات خاصة وإرساله هدية للسلطان إلى العاصمة إستانبول. وذلك حتى يوضح للسلطان أهمية وجود هذه السلعة النقدية المهمة في اليمن، وخاصة أنها تزرع في أراضي منطقة بني مطر في بلاد البستان غرب مدينة صنعاء، وأيضًا يتم زراعة البن في ناحية حراز وفي ناحية ماجل بني سالم في جبل الشرق التابعة لقضاء آنس. (وثيقة عثمانية (١٢٥/ Y. PRK .uM,53)، كتاب اليمن في العهد العثماني (٢٠٠٩) ص٦٥).

وقد حرص الوالي حسين حلمي باشا على إرسال البن إلى السلطان ليبين ويوضح غزارة إنتاج البن، ووضح أهم مناطق زراعته، واستقرار الأعمال الزراعية والتجارية في عهد هذا الوالي. وفي عهده تم إنشاء إدارة الغرفة التجارية في الحديدة من أجل مراقبة تجار البن، والالتزام بالقرارات الصادرة من الولاية، وتم إنشاء دائرة الرسوم المتفرقة في لواء الحديدة لمنع التلاعب بالأسعار. وكان القرار الذي صدر من شورى الدولة بأن يتم تحديد رسوم الضرائب وتحديد الدلالة التي يتم تحصيلها على كل حمل جَمَلٌ من البن تقدر بحوالي ستة أوقية، وتخصم منها أثنين أوقية لصالح مصاريف المدارس الرشيدية في صنعاء والحديدة. (وثيقة عثمانية برقم: (١٦٠٣٢٩١/ BEo4381)، (م.و.ث)- صنعاء - اليمن).

كانت السلطنة العثمانية تدقق في المراسلات مع الولاية في اليمن من أجل ضبط وتدقيق المعاملات المتصلة بالضرائب المتحصلة من تجارة البن وضبط الأسعار المشتراة من المزارعين. وقد أصدر شورى الدولة لائحة تنظيمية في ١٦ ذي القعدة ١٣٢٥ه/١٩٠٧م، تتعلق بتجارة البن، والتأكيد على مقدار تحصيل الضرائب على كل حِمْل جَمَلٌ من البن الذي يجلب إلى ميناء الحديدة. وفرض مقدار الدلالة (السمسارية) كما تم التعارف عليه وعلى سلطات الميناء استيفائها. (وثيقة عثمانية برقم: (BEo2138/٥٠٣٢٩ ؛ ٥٠٥٢٤ /BEo2007) الأرشيف العثماني- الجرافي).

وأفادت الوثائق أن التجار المحليين قد وافقوا على تلك القرارات والتوصيات، ومنها خصم رسوم الدولة (السمسارية) وأيضًا دفع أجرة الوسطاء وخصم إثنين أوقية لصالح مصاريف المدارس الرشيدية. (وثيقة عثمانية: (BEo1325/٩٩٤٢٠ ؛ 1330 /BEo399) (م.و.ث)- صنعاء - اليمن). وهذا تأكيد على الخصم الذي كان يتم استقطاعه من رسوم تجارة البن لصالح دائرة المعارف أي الصرف على المدارس الرشيدية في صنعاء والحديدة.

اهتم الولاة والموظفين في اليمن أن يسجلوا كل ما يرد إليهم من المشاكل والأضرار التي يتعرض لها مزارعو البن سواء كان الضرر طبيعية مناخية أو ضرر تسبب به الموظفين، ومنها حين تعرضت أشجار البن والزراعة عامة للضرر والتلف نتيجة لغزارة الأمطار في سنجق عسير وتعز والحديدة وفي صنعاء، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار في كل المدن اليمنية. (وثيقة عثمانية برقم: (٤١/١١٨٠-DH.MKT/٣) (م.و.ث)- صنعاء - اليمن).

ومما ذُكر حول بعض المشاكل التي كان يتعرض لها المزارعون في اليمن، أن بعض الموظفين كانوا يتعمدوا قلع أشجار البن والعنب والتين، ولعل ذلك يعود لأعمال الجباية وفرض الضرائب على المزارعين وقد كانت مجحفة ومرتفعة ولا تراعي الوضع الاقتصادي لهؤلاء المزارعين، ويتم إجبارهم على الدفع، لذلك فقد تعمد موظفي الجباية إلحاق الضرر بالمزارعين وقلع الأشجار المثمرة، ولذا فقد تقدموا بشكوى للدولة من أجل رفع الضرر ودفع التعويضات. (وثيقة عثمانية (١٠٥/٢١٨٥- DH.MKT) الأرشيف العثماني- الجرافي).

وتكرر الأمر مع بعض مزارعي البن في قرية بني خطاب في قضاء حراز، وكان أحد المنفيين في جزيرة رودس، فقد تعرضت مزارعه للتجاوز والاعتداء من قبل بعض الأشخاص، لعله من موظفي القضاء. وطالب في شكواه بأن يتم إعادة أراضيه وتسليم أسرته ثمن محصول البن الذي استولوا عليه. (وثيقة عثمانية برقم: (٦٣/٤٧١- DH.MKT) الأرشيف العثماني - الجرافي). وتكررت شكاوى المزارعين، فقد ورد إلى الصدارة العظمى شكوى بَيَّن فيها الضرر الذي أصابه بعدم دفع ثمن البن الذي تم إرساله، ولم يستلم ثمنه. وتم التأكيد للوالي بوجوب التحري وتطبيق القانون والعدالة. (وثيقة عثمانية برقم: (٥٦٢٣/٧٥٠- BE0 /2) (م.و.ث)- صنعاء).

ثالثًا: الأوربيون والتعامل التجاري أثناء الحكم العثماني الثاني

كان للأوربيين أعمال ومواقف تجارية أثناء الحكم العثماني الثاني وخاصة الأعمال التجارية في ميناء المخا، ثم أنتقل مركز الثقل التجاري إلى الحديدة. وقد تم التبادل التجاري لكل البضائع الواردة والصادرة منه خاصة تجارة البن والتباك (التبغ). وبطبيعة الحال فقد فرضت السلطة العثمانية العديد من القوانين المتعلقة بالضرائب والاستقطاعات التي كان يفرضها موظفي الميناء على كل التجار القادمين إلى ميناء المخا منهم التجار الأوربيين.

وقد وصلت شكوى إلى العاصمة العثمانية إستانبول من سفارات كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا عن طريق مصوع تفيد تقديم عرض والتماس إلى السلطنة لحل المشاكل التي يتعرض لها التجار الأوربيين في ميناء الحديدة من خلال التعامل التجاري في سلعة البن، وتفيد الشكوى أن السلطة المحلية في الميناء قد رفعت رسوم الضرائب وهو أربعة أوقية عن كل حِمْل جَمَلْ من البن. وتعمدت السلطات منع المزارعين بعدم التعامل مع الأجانب. ووضحوا في الشكوى أنهم متوقفين عن العمل وقد تضررت تجارتهم جراء ذلك. ولذا لزم التدخل سريعًا وإصدار التعليمات من السلطنة لحل هذا الإشكال، وتم التوقيع من قبل قناصل تلك الدول الأوربية السابق ذكرهم بتاريخ ٦ حزيران ١٢٩٩م. (وثيقة عثمانية برقم: (٩٩٠٩١/١٣٢٢- BE0) الأرشيف العثماني- الجرافي).

وقد حرصت السلطات المحلية في ولاية اليمن أن توضح وتبين موضوع الشكوى التي تقدم بها التجار الأوربيين. فقد أرسل الوالي حسين حلمي باشا بجواب وتوضيح للصدارة العظمى في العاصمة بتاريخ ٥/صفر/١٣١٧ه/١٨٩٩م، وضح الوالي وبحسب ما وصله من متصرف لواء الحديدة، ويفيد بأن التعامل مع التجار الأوربيين لا يزال مستمرًا ولم يتم المنع وخاصة تجارة البن، لكن طريقة التعامل مع السماسرة والوسطاء الأوربيين قد أضرت السلطة المحلية والمزارعين لأن هؤلاء لا يطبقون النظام والقانون الذي بموجبه لا بد لهم أن يدفعوا ستة أوقية سمسارية على كل حِمْل جَمَلْ من البن. وقد تم دمج تلك المبالغ المفروضة كضريبة يتم دفعها لصالح المدارس الرشيدية والتي حددت بحوالي أثنين أوقية منها. ولذا لزم التوضيح وأن يتم التعامل مع التجار والأهالي بحسب النظام والقانون المفروض. (وثيقة عثمانية، (BE0 -1337/212.2r) الأرشيف العثماني- الجرافي).

وقد سبق أن رفع متصرف لواء الحديدة جواب على رسالة الوالي حسين حلمي باشا ويفيد بأن الأجانب قد قدموا صورة معكوسة للسلطنة وللوالي عن طريق التعامل مع تجار البن، فالواقع أن الأوربيين كانوا يجبرون بائعي

البن على السعر المنخفض وعدم دفع ما فرضه القانون ومنها الاستقطاعات الضريبية ومصاريف المدارس الرشيدية، مما أدى إلى انحسار وضعف عائدات التجارة المحلية. ويُذكر المتصرف أن الأجانب يروجون الادعاءات وخلق المشاكل بين الأهالي والسلطة على الرغم من عقد الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والأوربيين إلاّ أنهم أي التجار الأجانب بتعاملهم ذلك يجلبون الضرر خاصة أنهم تعمدوا خفض أسعار البن مقارنة بما يتم بيعه في الأسواق الأوربية. (وثيقة عثمانية برقم: (BE0 -١٣٧٧/٢١٢/٣) الأرشيف العثماني- الجرافي).

لاحظنا حرص الوالي حسين حلمي باشا على التوضيح للصدارة العظمى عن تلك الشكوى وأفاد بأنه لم يتم منع الأوربيون من ممارسة التجارة، ولكن عليهم دفع الضرائب المفروضة والتي تبلغ ٦ أوقية على كل حمل جَمَلٌ منها أربعة سمسارية وأوقيتان لصالح المدارس الرشيدية. ولذا لزم التنبيه أن بعض المزارعين والبائعين قد تغافلوا عن تقديم الحصة الحكومية المفروضة.

وقد سبق أن ذُكر أن السلطات في ولاية اليمن تعاني من التحركات والأنشطة الأوربية في الموانئ اليمنية خاصة تهريب الأسلحة خاصة عبر ميناء ميدي شمال الحديدة، كان ذلك منذ عام ١٨٩٨م. (وثيقة عثمانية برقم: (٢١/٤٢- y.PRK. MYD) كتاب اليمن في العهد العثماني (٢٠٠٩)، ص٣٦٩).

وعلى الرغم من ذلك إلا أن بعض التجار الأوربيين قد أثنوا على التعامل الإداري الجيد من قبل المتصرفية والمأمورين العثمانيين في الميناء، وقاموا بتنفيذ تسهيلات تجارية واضحة، ومن ثم فقد قام الفرنسيون بفتح قنصلية في مدينة الحديدة لتسيير الأعمال التجارية، وتم تعيين قنصل مساعد سنة ١٢٦٨ه-١٨٨٠م وذلك من أجل تجاوز بعض العراقيل التي قد تحدث أثناء التعامل التجاري. وظل النشاط التجاري يسير على وتيرة واحدة، واستقطب ميناء الحديدة كثير من الشركات التجارية متعددة الجنسيات، وتنوعت السلع التجارية مقابل تجارة البن. فقد كان يتم استيراد الأقطان من بريطانيا والنفط من أمريكا. والحديد والصلب من ألمانيا إلى جانب البطانيات والجوارب والأحذية، ويتم استيراد بعض السلع الغذائية والسكر من الهند. (أمل الحميري: النشاط التجاري (٢٠٢١)، مجلة دراسات تاريخية، العدد السابع، ص٢٠٠)

رابعًا: ضعف وانحسار تجارة البن في نهاية الحكم العثماني لليمن

كان للاضطرابات السياسية وقيام الثورات والمعارضة ضد العثمانيين أكبر الأثر على الحياة الاقتصادية ومنها الزراعية. وقد حرصت السلطات العثمانية على الاهتمام بتهدئة الأوضاع في ولاية اليمن وقامت بإرسال الوفود والهيئات الاستطلاعية والأفراد من أجل البحث عن أسباب تلك الثورات التي قامت في زمن الإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين ثم في عهد ابنه الإمام يحيى محمد حميد الدين. وتم البحث عن أسباب قيام تلك الثورات واستيضاح واقع الأحداث الخاصة باليمنيين، ومحاولة وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي كانت قائمة في الولاية.

وقد خرجت اللجان الإصلاحية بلوائح إصلاحية بَيَنَّتْ فيها الأسباب والحلول التي يمكن أن تعمل الدولة على تلافيها، لكن السلطات لم تبذل الجهد اللازم من أجل احتواء تلك التداعيات التي واجهت الإدارة العثمانية في الولاية، وتم تطبيق بعض أفكار وحلول من تقارير تلك اللجان والبعض الآخر لم يطبق ولم يُنفذ طبقًا لوجهة نظر المسؤولين في كل عهد. (الشامي، فؤاد عبد الوهاب: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن (٢٠١٤)، مركز الرائد، صنعاء، ص١٥٨)

وقامت السلطات العثمانية بتعيين وفدًا يمنيًا تكوَّن من مجموعة من علماء وأعيان اليمن لمقابلة السلطان عبد الحميد الثاني، لكن مهمة ذلك الوفد لم تنجح، لأن الوفد لم يضع أي تصور واضح أو خطة تفصيلية عن قضية اليمن وأسباب الحرب القائمة آنذاك، وذكرت الوثيقة التاريخية أن السيد أبو الهدى الصيادي تعمد إخفاء القائمة التي تقدم بها أعضاء الوفد وفيها المطالب الرسمية من أجل إصلاح وتنظيم إدارة ولاية اليمن. (الثور، أمة الملك إسماعيل: رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول (٢٠٠٨)، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث، ص٣٠، ٣٩)؛ الشامي: علاقة العثمانيين (٢٠١٤)، ص٢٣٨).

كان للولاة العثمانيين دورًا كبيرًا في تسيير أوضاع الحكم العثماني وتهدئة الأوضاع السياسية وإخماد الفتن والحرب في أقاليم اليمن المختلفة قبل قيام الحرب العالمية. وبرزت شخصيات عثمانية فاعلة في الحكم

والإدارة خاصة في إدارة ميناء الحديدة وفرض النظام والقانون وكان لبعض الولاة دورًا في إرساء دعائم الأمن والاستقرار، فقد بذل الوالي محمد عزت باشا جهودًا كبيرة أثناء حكمه لولاية اليمن، وحرص على ضبط الحركة التجارية في الميناء، وعمل على حل الإشكالات نتيجة لسوء تصرفات بعض المأمورين والموظفين، وتولى حل شكاوى التجار في هذا الجانب. وتم في عهده إنشاء محكمة تجارية متخصصة في الشؤون التجارية وفق القانون التجاري. (الحميري: النشاط التجاري (٢٠٢١)، ص١٩٥، ٢٠٠).

حاول العثمانيون فرض الأمن في الطرقات الداخلية والمتصلة بالموانئ من أجل تسهيل الحركة التجارية، وتم فرض تلك الشروط في الاتفاقية التي تم عقدها مع الإمام يحيى بن حميد الدين في بنود واتفاقية ١٣٢٣ه/١٩٠٥م. (الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى (٢٠١٤)، ص٤٠٧). وبالتالي فقد اهتموا بإنشاء عدة مشاريع خدمية منها تمهيد بعض الطرقات الداخلية ومنها طريق الحديدة- صنعاء، لتسهيل نقل القوات العثمانية وعلى اعتبار أن هذه الطرق أصبح لها أهمية في الحركة التجارية، وبالتالي فقد تم إقامة العديد من المشاريع الإصلاحية والخدمية في مدينة الحديدة، فقد كان لهذا الميناء دور تجاري كبير في الولاية وبرز ذلك منذ ١٩٠١م، حين ازدادت الحركة التجارية في هذا الميناء ونافس ميناء جدة، ووفدت إليه كثير من السفن البريطانية والعثمانية والفرنسية والأمريكية وكلها محملة بالبضائع المتنوعة مقابل شراء البن اليمني. (الأرشيف العثماني: (١٥/٢٢٨- 5/A.MKT) الأرشيف العثماني- الجرافي).

كانت ولاية اليمن خلال الفترة ١٣٢٢-١٣٢٩ه/١٩٠٤-١٩١١م) تمر بعدم استقرار، ورأى العثمانيون أن الولاية بحاجة لبعض المشاريع الضرورية، وتنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية والفنية حتى يتمكن العثمانيون من استعادة ثقة الأهالي. وأهم مشروع عملت الدولة العثمانية على تنفيذه خلال هذه الفترة هو إقامة مشروع السكة الحديدية، الذي كان من المتوقع أن يربط مدينة الحديدة وصنعاء. وبدأت الإجراءات عن طريق شركة فرنسية وبتمويل البنك الفرنسي أيضًا.

كان مشروع سكة الحديد يحظى بأهمية كبيرة لدى السلطات العثمانية خاصة حين أوصت كل اللجان التي زارت اليمن وأكدت في التقارير واللوائح أن يتم تنفيذ هذا المشروع لأهميته المدنية والعسكرية والتجارية من خلال مساهمته في نقل البضائع بين المناطق التي سيمر منها القطار بسرعة وأمان، ومنها مناطق زراعة البن الذي يعتبر من أهم المحاصيل التي تصدرها الولاية إلى الخارج. (الشامي: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى (٢٠٠٤)، ص١٣٠). اهتم العثمانيون بفرض تداول النقد العثماني بدلاً من الريال ومنع التعامل به، وذلك من أجل المحافظة على المكاسب التجارية خاصة تجارة البن الواسعة التي تتاجر به عدد من الدول الأجنبية. والتوصية والإسراع بإنشاء فرع للبنك العثماني في الحديدة، من أجل ضبط تداول العملة العثمانية مقابل العملات الأخرى. (وثيقة عثمانية برقم: (y. MTV, 28/٣٥)، كتاب اليمن في العهد العثماني (٢٠٠٨)، إستانبول، ص٧١).

ونتيجة لارتفاع الطلب العالمي على البن اليمني وقلة الإنتاج الذي لا يلبي حاجة الأوربيين من هذه السلعة بدأت كثير من الدول إيجاد مناطق إنتاج بديلة. واحتكر التجار الهنود التجارة الداخلية للبن في اليمن ثم ظهر الأمريكيين كمنافسين وبقوة في تجارة البن أما الشركات الفرنسية فقد وجدت لها مناطق إنتاج أخرى.

ونتيجة للمنافسات التجارية بين الشركات الأوربية وخاصة الإنجليزية فقد تعمدت إنجلترا بعد احتلالها لمدينة وميناء عدن أن تعلن إعفاء التجارة المحلية والقادمة إلى ميناء عدن من الضرائب والجمارك والعشور وشجعت التجار على نقل البن عبر ميناء عدن وكذلك التبغ، وبالتالي تم إهمال ميناء المخا –كما سبق أن ذُكر- وضعف التداول التجاري في هذا الميناء وهاجر كثير من اليمنيين إلى ميناء بور سودان الذي أنشأته بريطانيا لمنافسة الموانئ اليمنية مما أدى إلى انقطاع التجارة في الموانئ اليمنية وضعف العائد الاقتصادي الذي كانت تجنيه السلطة العثمانية في اليمن. (الأرشيف العثماني، (٣٣-٣٢٥٩/٨٦ y.E.Eps) لائحة عبد الرحمن بن أحمد بن إلياس المدني، (م. و. ث) صنعاء).

ونتيجة لتنافس الأوربيين على تجارة البن اليمني، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعاره وزيادة الطلب العالمي، مما دفع الشركات الأوربية إلى إيجاد مصادر جديدة للحصول على البن وبأسعار رخيصة.

ومن هذه الشركات شركة الهند الشرقية الهولندية، فقد قامت بنقل شجيرات البن إلى بتافيا، ثم تم نقلها إلى جزيرة جاوة في جزر الهند الشرقية. وأهتم الهولنديون بتنمية هذه الزراعة وتمكنوا من الحصول على البن ونقله إلى هولندا مباشرة وبيعه بأسعار منخفضة مما نافس أسعار البن اليمني. ثم تم نقل شجرة البن إلى أمريكا اللاتينية (البرازيل) حيث نجحت هذه الزراعة بشكل كبير، وتم كسر احتكار اليمن لتجارة البن. وقام الفرنسيون بنفس المحاولة ونقلوا شجرة البن إلى مستعمراتهم في جنوب شرق أسيا، ونجحت هذه الزراعة وتم تغطية احتياج السوق الأوربية من هذه السلعة وتخلى الأوربيون عن وكالاتهم التجارية في ميناء المخا. وقد كان للظروف السياسية والطبيعية المتقلبة دور في انحسار زراعة وتجارة البن وأصبحت اليمن عاجزة عن الوفاء باحتياجات السوق العالمية من هذه السلعة. (الخطابي: تجارة البن اليمني، (بدون)، ص١٦٧-١٧٠).

وترجح أسباب تدهور تجارة البن في اليمن إلى قيام كثير من الحروب والاضطرابات السياسية الداخلية خاصة الفترة التي سبقت عقد صلح دعان (١٩١١م). وتدهورت أوضاع اليمن الاقتصادية الناتج عن قلة تصدير البن إلى الخارج، إلى جانب مهاجمة القبائل للموانئ والطرق التجارية، ومنافسة ميناء جدة واتجاه كثير من السفن الأوربية والهندية إليه. كل ذلك أثر على الحركة التجارية عامة عبر الموانئ اليمنية. (الجرافي، ابتسام محمد: العلاقات التجارية اليمنية البريطانية (٢٠٠٥) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ص٢١٨/٢٩٧).

وكان لمنافسة البن القادم من المستعمرات الفرنسية أثر كبير هدد وجود البن اليمني في مصر وفي بقية البلاد العربية، حيث كان أرخص ثمنًا وأقل جودة، فقد كان يتم المزج بين النوعين، ونتج عنه مزيجًا من شراب القهوة المتواضعة مذاقًا وسعرًا. (جين هاثوي: العثمانيون وتجارة البن في اليمن (٢٠١٩) مجلة المسار، مركز التراث والبحوث اليمني، ص١٩٦).

وكان للحرب التركية – الأوربية سنة ١٩١١م تأثيرها السلبي على مينائي المخا والحديدة، فقد قامت إيطاليا حليفة الإدريسي بضرب ميناء الحديدة والمخا والشيخ سعيد بالمدافع وفرضت حصارًا كبيرًا على جميع الموانئ اليمنية، باستثناء الموانئ التي تحت سيطرة الأوربيين مما أدى إلى شل حركة التجارة البحرية في اليمن. (حسن صالح: أضواء على تاريخ اليمن البحري (١٩٨١) دار العودة، بيروت، ص٢٣١).

وأثناء الحرب العالمية الأولى تعرضت اليمن للحصار البحري من قبل الأسطول البريطاني، لأن الدولة العثمانية أعلنت أنضامهما لدول المحور ضد الحلفاء، ونتيجة لذلك تعرضت التجارة البحرية وتوقف البيوت التجارية، وضعف صادرات اليمن من البن والقطن والتبغ، وتلاها قصف الأسطول البريطاني لميناء الحديدة. (الحميري: النشاط التجاري (٢٠٢١)، ص٢٠٩)

وقد تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن أثناء الحرب العالمية الأولى، وحاول العثمانيون تجاوز تلك الأزمات التي أصابت اليمن، فأعلنت الإدارة العثمانية أنها ستستمر في تقديم الخدمات التجارية للتجار والرعايا الأجانب، على الرغم من تأثر اليمن وكل دول البحر الأحمر جراء الحرب والحصار.

ومن أسباب تدهور وضعف زراعة البن هو استغلال أطراف عديدة لمزارعي البن، وعلى الرغم أن محصول البن يتم جنيه مرتين إلى ثلاث مرات في السنة في بعض المناطق، لكن المزارع لم يكن يستفيد تمامًا من ذلك لأن العاملين عليه في التنظيف والتنقية والدلالين يأخذوا الحصة الأكبر من سعر البن، ولا يستلم المزارع حصته إلاَّ متأخرًا وربما بالتقسيط لانشغال الدولة بشؤونها السياسية والعسكرية في ذلك الحين. وضعف إشراف الحكومة لمنتجي البن في كيفية البيع والشراء وتم استغلال المزارع من قبل الوسطاء والتجار. أما الانتكاسة الأكبر التي أصابت زراعة البن في اليمن، وركود البيع والشراء لهذه السلعة، انتشار زراعة القات في كل أقاليم اليمن وانتشار استخدامه كعادة يومية، وأصبح له مردود مالي كبير لمزارعي القات خاصة حين واجهوا كل تلك الصعوبات التي ذكرناها سابقًا.

وتدهورت الحياة الاقتصادية والزراعية في كل اليمن وأصبح انتشار القات في اليمن وفي حياة المواطن اليمني من العادات اليومية السيئة التي انتشرت في أوساط المجتمع اليمني. وتم تدمير زراعة البن وانتقال المزارع إلى زراعة القات نتيجة لسهولة العائد المادي الكبير الذي يتحصل عليها، وعدم وجود صعوبات وعراقيل زراعية

وتجارية في زراعة وبيع القات. أما تجارة البن فقد تفاقمت الصعوبات والعراقيل، واستمر ذلك أي إهمال زراعة البن إلى مراحل تاريخية طويلة من حياة اليمن واليمنيين.

نتائج البحث:

- اهتمت السلطنة العثمانية أثناء الحكم العثماني التالي (١٨٧٢-١٩١٨م) بتجارة البن المشهور عالميًا.
- قامت السلطنة بفرض الإجراءات الإدارية والمالية من أجل استمرار تجارة البن، واستغلال عائداته لرفد ميزانية الإدارة المحلية في ولاية اليمن.
- حرص العثمانيون على الإشراف الكامل على تجارة البن ومتابعة وسائل نقله وبيعه عبر ميناء المخا، ثم انتقال التجارة إلى ميناء الحديدة.
- تحديد أسعار البن المُصَّدر عبر الموانئ اليمنية، وتحديد نسبة المستحقات والضرائب الحكومية.
- فرض رسوم متحصلة من تجارة البن واستقطاع نسبة مالية لصالح مصاريف المدارس الرشيدية في الحديدة وصنعاء.
- إصدار القوانين والفرمانات العثمانية بشأن الرسوم (السمسارية) للتجار والوسطاء كي لا يتم التلاعب بالأسعار خاصة أسعار البن.
- كانت الإدارة العثمانية المحلية في الولاية تقوم بتنفيذ كل القوانين والفرمانات الصادرة من الصدر الأعظم ومجلس شورى الدولة والإشراف الكامل على تجارة البن ومحاولة ضبط عمليات التصدير والاستيراد.
- الحرص على استمرار التجارة والتبادل التجاري مع الأوربيين والأجانب الوافدين إلى ميناء المخا ثم ميناء الحديدة بعد انتقال مركز الثقل التجاري إلى ميناء الحديدة.
- السماح للشركات الأوربية بفتح وكالات تجارية في ميناء الحديدة.
- انتقال التجارة العالمية وتجارة البن خاصة إلى ميناء الحديدة، بعد تدهور التبادل التجاري عبر ميناء المخا، نتيجة لما تعرض له الميناء من منافسة تجارية حين قامت السلطات البريطانية في مستعمرة عدن بإعلان إجراءات مالية وإعفاءات تجارية (جمركية) كان لها أكبر الأثر على ضرب وتحطيم تجارة البن عبر ميناء المخا.
- قامت الدولة العثمانية بنقل الأعمال التجارية إلى ميناء الحديدة باعتباره المنفذ البحري الرئيسي على ساحل البحر الأحمر بعد خفوت وتدهور التجارة عبر ميناء المخا.
- مراقبة موظفي الميناء والإشراف على دفع مستحقات المزارعين والتجار المتعاملين بتجارة البن والتبغ والجلود.
- حرصت السلطنة العثمانية على تحصيل الرسوم الضريبية والجمارك في ميناء الحديدة، وتحديد نسبة الدخل العام واستقطاع جزء لصالح المدارس الرشيدية في صنعاء والحديدة.
- محاولة العثمانيين إقامة بعض المشاريع العمرانية والخدمية والتعليمية في ولاية اليمن مما يخدم استقرار الحكم واستمرار تجارة البن.
- قام العثمانيون بإنشاء مشاريع خدمية في مدينة الحديدة وبما يخدم تجارة البن وبقية أنواع التجارة التي تصدرها اليمن.
- حرص العثمانيون على فتح فرع للبنك العثماني في الحديدة، وفرض العملة العثمانية (الليرة) في التداول التجاري.
- تشجيع الأوربيين على فتح القناصل والوكالات التجارية في مدينة الحديدة لضمان استمرار التجارة خاصة تجارة البن.
- تعرضت التجارة في اليمن وخاصة تجارة البن للأطماع والتنافس التجاري الأوربي والإقليمي.
- عانت اليمن في نهاية الحكم العثماني الثاني من ويلات الحرب العالمية وتداعياتها على التجارة العالمية، إلى جانب الحصار البحري الذي تعرضت له موانئ اليمن من قبل القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى.
- ظهور عدة عوامل وأسباب محلية وخارجية كان لها أكبر الأكثر على تدهور زراعة البن وتدهور تجارته.
- على الرغم من كل ذلك إلاَّ أن الدولة العثمانية حرصت على عقد الاتفاقيات مع الإمام يحيى بن حميد الدين ومنها صلح دعان ١٩١١م الذي منحته بعض الصلاحيات الدينية والإدارية في بعض أقاليم اليمن الشمالية. وتفرغت السلطنة لإدارة الولاية في ظل تداعيات وحصار البريطانيين للبحر الأحمر.
- انتشار زراعة القات في اليمن كان له أكبر الأثر على ترك المزارعين لزراعة البن وخاصة مع ظهور كل المعوقات والعراقيل السياسية والأمنية في اليمن.

قائمة المصادر والمراجع:

١- وثائق عثمانية مصورة عن المركز الوطني للوثائق (م. و. ث)– صنعاء- اليمن) برقم:

1. Photocopies of Ottoman documents from the National Center for Documents (NCD) - Sana'a – Yemen, No.:

2/ BE0 -٧٥٠/٥٦٢٣

Y.E.PS ،٣٢٥٩/٨٦-٣٣

BEo399 /1330 ؛ BEo1325/٩٩٤٢٠

٣/DH.MKT -١١٨٠/٤١

Ya – Ras – B07/٢٢/١٧-٢أ

Ya – Ras – B07/٢٢/٧-٢م

BEo4381 /١٦٠٣٢٩١

Ya – Ras – B07/٢٢/١٧-٢

١٠ / MvL /٧٦٥ /٦٩٠-٢

Ya -Ras-١٣٠٧/٢٢/٧-٢

Y.E.Eps ٣٢٥٩/٨٦-٣٣

٢- وثائق مصورة عن الأرشيف العثماني – الجرافي، رقم:

2. Photocopies of the Ottoman Archives – Al-Jorafy, No.:

5/A.MKT-٢٢٨/١٥

DH.MKT -٢١٨٥/١٠٥

BEO4381 /١٦٠٣٢٩

DHMKT/٢٢٤١/٢

BE0 -١٣٧٧/٢١٢/٣

BEo2007 /٥٠٥٢٤ ؛ BEo2138/٥٠٣٢٩

DH.MKT -٤٧١/٦٣

BE0 -١٣٢٢/٩٩٠٩١

٤/DH.MKT ١٩٢/١٣١١

SD.2262 /٢,٧

BE0 -1337/212.2r

٣- كتاب اليمن في العهد العثماني: وثيقة برقم:

3. The Book of Yemen in the Ottoman Era: Document No.:

Y. PRK .uM,53 /١٢٥

Y.MTV, ٢٨٤/٣٥

Y. MTV, 28/٣٥

Y.PRK. MYD -٢١/٤٢

٤- الموسوعات:

4. Encyclopedias:

- الموسوعة اليمنية (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م) منشورات مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ط الثانية، ثلاثة أجزاء.

The Yemeni Encyclopedia (1423 AH / 2003), Al-Afif Cultural Foundation Publications, Sana'a, (2nd Ed.), three parts.

- يمن سلنامة، مطبعة الولاية، لسنة ١٣١٤هـ.

Yemen Salanamah, State Press, 1314AH.

- المقحفي، إبراهيم أحمد: معجم البلدان والقبائل اليمنية (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢) دار الكلمة، صنعاء، ج. ي، جزءان.

Al-Maqhafi, Ibrahim Ahmed: A Dictionary of Yemeni Countries and Tribes (1422 AH / 2002), Dar Al-Kalima, Sana'a, Y. R., two parts.

- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، (٢٠٠٠م)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

Saban, Suhail (2000). The Encyclopedic Dictionary of Historical Ottoman Terms, King Fahd National Library, Riyadh.

٥- المصادر والمراجع:

5. Sources and References:

- الأمير، أمة الغفور عبد الرحمن علي: الوالي حسين حلمي باشا وسياسته الإصلاحية في اليمن، (ديسمبر٢٠٠٩)، بحوث الندوة الدولية حول اليمن في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول.

Al-Ameer, Amat Al-Ghafour Abdulrahman Ali (December 2009). Wali Hussein Hilmi Pasha and his reform policy in Yemen, Research of the International Symposium on Yemen in the Ottoman Era, Research Center for Islamic History, Arts and Culture, Istanbul.

- الثور: أمة الملك إسماعيل قاسم: الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، مع تحقيق مخطوطة (الدر المنشور في سيرة الإمام المنصور محمد بن حميد الدين) (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، دار الفكر، دمشق، ط الأولى.

Al-Thawr, Amat Al-Malik Ismail Qassim (1429AH / 2008). The Yemeni position on the second Ottoman rule, with the investigation of the manuscript (Al-Durr al-Manshur fi Sirah

Al-Imam Al-Mansour, Muhammad bin Hamid Al-Din), Dar Al-Fikr, Damascus, (1st Ed.).

- نفسه: رحلة أعيان اليمن إلى إستانبول (٢٠٠٨)، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإجتماعية والإنسانية (مجلة علمية محكمة) العدد الثالث. (٥٣ صفحة).

Al-Thawr, Amat Al-Malik Ismail Qassim. (2008). The journey of Yemen's notables to Istanbul, Sana'a University Journal of Social Sciences and Humanities (a peer-reviewed scientific journal), 3. (53 pages).

- الجرافي، ابتسام محمد: العلاقات التجارية اليمنية البريطانية (من أوائل القرن السابع عشر حتى سنة ١٨٣٩م)، (١٤٢٦ه/٢٠٠٥م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

Al-Jorafi, Ibtisam Muhammad (1426AH / 2005). Yemeni-British Trade Relations (from the early seventeenth century until 1839) (Unpublished Master's Thesis, Department of History, College of Arts, Sana'a University.

- جريدة صنعاء (صحيفة الولاية الرسمية) رمضان ١٣١٣ه/شباط ١٣٧٧، الصفحة الأولى، الأرشيف العثماني، المركز الوطني للوثائق- صنعاء- اليمن.

Sana'a Newspaper (the Official State Newspaper). (Ramadan, 1313 AH / February, 1377). The Ottoman Archive, National Center for Documents, Sana'a, Yemen - first page.

- الحميري، أمل عبد المعز صالح: النشاط التجاري والاقتصادي في ميناء المخا (١٨٨٠م-١٩١٩م)، (ديسمبر ٢٠٢١) مجلة دراسات تاريخية، مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، العدد السابع، (٣٢ صفحة).

Al-Himiari, Amal Abdel Moez Saleh (December, 2021). Commercial and economic activity in the Port of Mocha (1880 -1919), Historical Studies Journal, Aden Center for Historical Studies, Research and Publishing, 7, (32 pages).

- الخطابي، أروى أحمد أحمد: تجارة البن (ق١١ه-١٣ه/ق١٧-١٩م) (بدون تاريخ) المتحدة للطباعة، صنعاء – اليمن.

Al-Khattabi, Arwa Ahmed Ahmed (n. d.). Coffee trade (11 AH-13 AH / 17-19 AH). United Press, Sana'a, Yemen.

- الشامي: فؤاد عبد الوهاب: علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن (١٣٢٢-١٣٣٧ه/١٩٠٤-١٩١٨م) (١٤٣٥ه/٢٠١٤م)، مركز الرائد للدراسات والبحوث، صنعاء، الطبعة الأولى.

- Al-Shami, Fouad Abdel-Wahhab (1435 AH / 2014 AD). The relationship of the Ottomans with imam Yahya in the wilayah of Yemen (1322-1337 AH / 1904-1918), Al-Raed Center for Studies and Research, Sana'a, (1st Ed.).

- شهاب، حسن صالح: أضواء على تاريخ اليمن البحري (١٩٨١م)، دار العودة، بيروت، ط. الثانية.

Shehab, Hassan Salih (1981). Lights on the maritime history of Yemen, Dar Al-Awdah, Beirut, (2nd Ed.).

- عبد الرحمن بن أحمد بن إلياس المدني (من علماء المدينة المنورة)، لائحة إصلاحية عن أوضاع اليمن، ٦ شوال ١٣٢٦ه، الأرشيف العثماني، المركز الوطني للوثائق- صنعاء- اليمن.

Abdulrahman bin Ahmad bin Elias Al-Madani (A scholar of Al-Madinah Al-Monawarah) (Shawwal 6, 1326 AH). A reform by-law on the situations in Yemen, the Ottoman Archives, the National Center for Documents, Sana'a, Yemen.

- العمري، حسين بن عبد الله: تاريخ اليمن الحديث المعاصر (٩٢٢-١٣٣٦ه/ ١٥١٦-١٩١٨م) (١٩٩٧) دار الفكر، دمشق، ط الأولى.

Al-Amri, Hussein bin Abdullah (1997). The contemporary modern history of Yemen (922-1336 AH / 1516-1918), Dar Al-Fikr, Damascus, (1st Ed.).

- نفسه: فترة الفوضى وعودة الأتراك (١٤٠٦ه/١٩٨٦م) دار الفكر، دمشق، ط الأولى.

Al-Amri, Hussein bin Abdullah (1406 AH / 1986). The period of chaos and the return of the Turks, Dar Al-Fikr, Damascus, (1st Ed.).

- المركز الوطني للوثائق، صنعاء- اليمن، (٣١ صفحة).

The National Documentation Center, Sana'a, Yemen, (31 pages).

- هاثوي، جين: العثمانيون وتجارة البن في اليمن (ديسمبر ٢٠١٩) مجلة المسار، مركز التراث والبحوث اليمني، العدد ٦٠، السنة ٢٠، (٢٣صفحة).

Hathaway, Jane (December, 2019). The Ottomans and the coffee trade in Yemen, Al-Masar Journal, Yemeni Heritage and Research Center, 60, Year 20, (23 pages).

- الواسعي، عبد الواسع يحيى: تاريخ اليمن المسمى (فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن) (١٩٩٠م) مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ط الثانية.

Al-Wasai, Abdul-Was'a Yahya (1990). The history of Yemen, titled (Forgat (an opening) to worries and sorrow in the incidents and history of Yemen), Maktabat A-Yemen Al-Kobra, Sana'a, (2nd Ed.).

- اليمن في العهد العثماني (بحوث الندوة الدولية)، (٢٠٠٨م)، المركز الوطني للوثائق- صنعاء، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية- إستانبول. ط الأولى.

National Center for Documents - Sana'a. (2008). Yemen in the Ottoman era (International Symposium Research), Research Center for Islamic History and Culture – Istanbul, (1st Ed).

الملاحظات:

(١) **المنصور علي بن المهدي عبد الله** تولى الحكم بعد وفاة والده الإمام المهدي عبد الله، وكان أمره عجبًا في تاريخ الأئمة إذ أنه حكم وعُزل أربع مرات، إشتهر عصره بالضعف ودخول القوات المصرية إلى تهامة وسيطرتها على كل موارد البلاد التجارية في تهامة. (العمري، حسين بن عبد الله (١٩٨٨) دار الفكر، دمشق، ط الأولى، ص٢٤٦).

(٢) **ميناء المخا:** مدينة ساحلية عامرة، وهي إحدى موانئ اليمن التي تطل على البحر الأحمر، تابعة لمدينة تعز على بُعد ٩٨كم. يعود تاريخ إنشاء المدينة إلى عصر ما قبل الإسلام، فقلد كان ميناؤها مزدحمًا بالمراكب وأصحاب السفن والملاحين العرب، ورد إسم المخا في النقوش اليمنية القديمة. وتعد مدينة وميناء المخا الأقرب إلى مضيق باب المندب. كانت مدينة المخا من أهم موانئ حلقات التواصل التجاري في العصور الإسلامية، واشتهر الميناء أنه كان محطة توقف لسفن الحجاج القادمة من الهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا. إزدهرت مدينة المخا وتطورت عمرانيًا ما بين القرنين السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، وتعد من أشهر الموانئ العالمية في تجارة البن اليمني، ولذا عرفت مدينة المخا بمدينة تجارة وتصدير البن الذي ينسب إليها (موكا). (العروسي، محمد علي: المخا، الموسوعة اليمنية (١٤٢٣/٢٠٠٣) ج٣، ص٢٦٥٤؛ شهاب، حسن صالح: أضواء على تاريخ اليمن البحري (١٩٨١م)، دار العودة، بيروت، ط الثانية، ص٢٥٥).

(٣) **الحديدة:** مدينة ساحلية عامرة على ساحل البحر الأحمر جنوب غرب العاصمة صنعاء. يرجع تاريخ ظهورها وإنشاء المدينة إلى بداية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي كمنطقة صيد ومرسى لبعض السفن ذكرها كثير من الرحالة والمؤرخين ومنهم ابن بطوطة والخزرجي. كانت سفن الحجاج تبحر منها إلى الأراضي الحجازية وتحط في مينائها كثير من السفن العثمانية والأوربية. استمدت مدينة الحديدة أهميتها التاريخية والاستراتيجية من أهمية ميناءها والموانئ القريبة منها كميناء الصليف وميناء اللحية والجزر التابعة لها كجزيرة كمران. وقد لعب ميناء الحديدة أدوارًا مهمة في التاريخ اليمني الحديث وخاصة في تجارة البن اليمني، وزاد من أهمية الحديدة قربها من الأسواق المحلية المشهورة بتجارة البن ومنها سوق الحدية وعلوجة في كسمة في منطقة ريمة وسوق مدينة بيت الفقيه التاريخي المشهور بتجارة البن. (العروسي: الحديدة، الموسوعة اليمنية (٢٠٠٣)ج٢، ص١٤٧-١٥٢؛ الحميري: أمل عبد المعز: النشاط التجاري والاقتصادي في ميناء الحديدة، (٢٠٢١م) مجلة دراسات تاريخية، ص١٩).

(٤) **الإمام غالب بن محمد بن يحيى** (١٢٣٩-١٣٠٢هـ/١٨٢٣-١٨٨٥م) إدعى الإمامة ودخل صنعاء ثم تنقل ما بين الحيمة وبرط ووادي ظهر. خرج عليه نائبه السيد أحمد بن عبد الله بن شوع الله، فخلع نفسه، لكنه جدد دعوته وتنقل بين القبائل، وراسل الأتراك وذهب إلى الحديدة مع جماعة من رؤساء قبائل نهم وبعض شخصيات من أهالي صنعاء وساعدهم على الزحف نحو صنعاء ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م. ثم عينه العثمانيون قائم مقام على بلاد خمر وحاشد ومُنح راتبًا شهريًا وبقي بعد ذلك ثلاثة عشر سنة حتى توفي بالروضة. (العمري: فترة الفوضى وعودة الأتراك إلى صنعاء (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) دار الفكر، دمشق، ط الأولى، ص١٤٧).

(٥) **الشيخ محسن معيض:** أحمد عقال مدينة صنعاء وممن شارك في استدعاء العثمانيين على العودة إلى صنعاء ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م وكان في استقبالهم بعد أن مهد لهم ذلك، وقد انتهى أمره على يد العثمانيين. (العمري: فترة الفوضى(١٩٨٦م)، ص٨٢).

(٦) للمزيد حول تلك المواضيع يمكن الرجوع لكتاب العمري، حسين بن عبد الله: تاريخ اليمن المعاصر (١٩٩٧)؛ دار الفكر المعاصر، دمشق؛ الثور، أمة الملك إسماعيل: الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني (٢٠٠٨) ص١١-٣٠.

(٧) **الإمام المحسن بن أحمد الشهاري:** (١٢٧١-١٢٩٥هـ/١٨٥٥-١٨٧٨م) عاش في عصر الفوضى والإضطرابات السياسية وتفاقم الفتن وخاصة في صنعاء وما حولها. تولى الإمامة بعد أن دعى الأئمة المتنافسين في عصره على مبايعته وإعانته. أتخذ من قرية بيت سبطان جنوب صنعاء مقرًا له. ثم انتقل إلى صنعاء وسُكت عمله بإسمه وتزعم حملة عسكرية لمحاربة المكارمة في الحيمة، لكن تلك الحملة فشلت وتفرقت القبائل من حوله فاضطر إلى الرحيل إلى كحلان. عارض الحكم العثماني من بداية دخولهم صنعاء سنة ١٨٧٢م، وراسل العلماء في صنعاء وألب الناس ضدهم. عاصر المحسن ثلاثة من أوائل الولاة العثمانيين في اليمن وهم الوالي أحمد مختار باشا والوالي أحمد أيوب باشا والوالي مصطفى عاصم باشا، الذي حارب المحسن وبطش بكل من تعاون معه وقبض عليهم وأرسلهم إلى سجن الحديدة. وقام بمطاردة الإمام المحسن الشهاري من منطقة إلى أخرى حتى وفاته. (الثورة، أمة الملك: الموقف اليمني (٢٠٠٨) ص٢٩، ٣٠).

(٨) **الوالي أحمد مختار باشا**: قدم إلى اليمن سنة (١٢٨٩-١٢٩٠هـ/١٨٧٢-١٨٧٣م) ودخل صنعاء بدعوة وتعاون بعض الشخصيات اليمنية، وكانت الظروف مهيأة له ولم يلق أي مقاومة تذكر. ثم استولى على العاصمة وبعض المعاقل العسكرية ومنها قصر غمدان. وتم له فرض الحكم العثماني في اليمن وتطبيق كل القوانين والإجراءات العثمانية في الولاية. (الواسعي: تاريخ اليمن (١٩٩٠م) دار اليمن الكبرى، صنعاء، ط الثانية، ص٢٥٩؛ العمري: تاريخ اليمن الحديث والمعاصر (١٩٩٧م) دار الفكر، دمشق، ط الأولى، ص١٦١).

(٩) **الوالي أحمد أيوب باشا**: (١٢٩٠-١٢٩٣هـ/١٨٧٣-١٨٨٦م). لم يحدث في عصره أي حدث يُذكر سوى نشوب بعض القلاقل والعصيان والحرب ضد سلطة الوالي في صنعاء حتى تم عزله من اليمن. (الواسعي: تاريخ اليمن (١٩٩٠م) ص٢٦٢).

(١٠) **الوالي مصطفى عاصم باشا**: (١٢٩٣-١٢٩٥هـ/١٨٧٦-١٨٧٨م) تم في عهده جمع عدد من علماء اليمن الأفاضل خاصة في صنعاء وسجنهم لمدة شهرين، ثم أرسلهم إلى سجن الحديدة ومكثوا فيه فترة زمنية كانت قاسية على الجميع حتى تم عزله وقدوم الوالي إسماعيل حقي باشا الذي حرص على إطلاق سراحهم جميعًا من السجن. (الواسعي: تاريخ اليمن (١٩٩٠م) ص٢٦٣).

(١١) (أ) **القنطارجي**: موظف البلدية، ويعمل على جمع الضرائب عند وزن البضائع، وتسمى رسم الميزان. (سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، (٢٠٠٠م)، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص١٢٧). (ب) **القولجان والقبوجي**: المأمور، موظفون في الجمارك يتبعوا حاكم الميناء. (ج) **مأمور باب المندب**: موظف، وحاجب في بوابة الميناء.

(١٢) **الحِمْل** = ١٢٢٫٤ كيلو جرام.

(١٣) **جبل ريمة**: منطقة جبلية واسعة تشمل جبال الجبي والسَلَفية والجَعْفرية وكُسَمة وبلاد الطعام. وهي من أشهر جبال اليمن خصوبة وغزارة ولذا اشتهرت بزراعة البن والحبوب والفواكه. (المقحفي، إبراهيم أحمد: معجم البلدان والقبائل اليمنية (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢)ج٢، ص٧٢٣).

(١٤) **بُرعْ**: جبل كبير يقع شرق مدينة الحديدة، من الجبال الوعرة صعبة المرتقى، وتنحدر منه مياه وادي سهام المشهور، وأشهر مزروعاته البنّ الذي لا ينقطع طوال فصول السنة. (المقحفي: معجم البلدان (٢٠٠٢م)، ج١، ص١٠٦).

(١٥) **حُفَاشْ**: سلسلة جبلية بالقرب من ملحان في محافظة المحويت، منطقة غنية بالموارد الطبيعية الزراعية وتشتهر بزراعة البن والفواكه. (المقحفي: (٢٠٠٢م)، ج١، ص٤٨٢).